ملخص ندوة

المعايير المحاسبية والدولية

إفتتح الندوة الأستاذ الدكتور/ **أحمد حامد حجاج** وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة مرحبا بالسادة المتحدثين مشيدا بالتعاون العلمى الذى بدأته الكلية وعلى رأسها قسم المحاسبة مع الجامعات الأجنبية كما أشاد بالإستفادة من طيور مصر المهاجرة فى تلك الجامعات .

ثم تحدثت الأستاذة الدكتورة / **عايدة شكيب** ـ فقدمت فكرة سريعة عن التاريخ المحاسبى فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوضحت أن لأية مشروعات مالية سواء فى بدايتها أو فى أثناء عملها فى حاجة لتقديم معلومات وهى الوظيفة الأساسية للمحاسبة .

ومع زيادة حجم الاستثمارات الدولية كان من الضرورى وضع بعض المعايير على المستوى الدولى لتحقيق نوع من التنسيق بين المعايير التى تطبقها الشركات فى الدول المختلفة.

وأكدت على ان وجود المعايير الدولية لايمنع الدول المحلية مثل مصر من اجراء بعض التعديلات على تلك المعايير او اصدار معايير اخرى مكملة لها بما يتناسب مع الظروف الخاصة بهذه الدول وعند وضع المعايير المحاسبية بصفة عامة يفضل ان يكون للجهات المهنية دور نشط وفعال فى ذلك وان تتولى دور القيادة بحيث لاتكون المعايير مجرد قوانين ولوائح صادرة من جهات حكومية وتلتزم الشركات بتطبيقها دون مشاركة فعالة مع المهنة فى عملية وضعها .

كما أشارت الى أنه لوحظ فى السنوات الأخيرة أن القوائم المالية تقدم لمستخدميها معلومات عن الماضى ، فى حين يتخذ المستخدمون قرارات تتعلق غالبا بالمستقبل مما أدى الى وجود ما يعرف بفجوة الواقع بين كل من المهنة وبين مستخدمى القوائم المالية .

لقد اصبحت المحاسبة مطالبة فى الآونة الأخيرة بتقديم معلومات اكثر ملاءمة لمستخدم القوائم المالية بحيث لاتركز فقط على التكاليف التاريخية والتقرير عن الاحداث والعمليات الماضية فقط وانما يجب عليها ان تدعم الاتجاة نحو استخدام القيمه الجارية (القيمه العادلة) فى التقرير المالى بما يقدم معلومات جارية ومستقبلية للمستثمرين والدائنين تساعدهم فى التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة احتمال التدفقات النقدية المتوقعة فى المنشاة .

وأكدت على ان ذلك سوف يتطلب منهجا جديدا فى التعامل مع القضايا المحاسبية المستجدة كما انه سوف يتطلب منهجا جديدا فى التعليم المحاسبى بحيث لانلقن الطالب الطرق

والاجراءات المحاسبية المستخدمة وانما نعلمه كيف يستخدمها فى حل المشكلات وتوفير المعلومات وكيف يتعامل مع النظم الأخرى المختلفة داخل المنشاة وكيف يقوم بالتعليم المستمر لنفسه وتنمية مهاراتة وأشادت الى ان الخروج عن التكلفة التاريخية عندما يتم تنميطه ووضع المعايير والطرق والقواعد الخاصة به فى المجالات المختلفة سيكون فائدة مشتركة لكل من مستخدمى القوائم المالية ولمهنة المحاسبة بشكل عام ؛ كما انه لن يسبب مشكلة على مستوى المراجعة طالما ان دور المراجع هو التحقق من صحة تطبيق المعايير والطرق والقواعد المتعارف عليها خاصة وانه يقوم بهذا الدور فى الوقت الحاضر بالفعل فى مجالات اخرى كثيرة بخلاف الاصول الثابتة.

ثم عقب الأستاذ الدكتور/ **محمود السيد الناغى** .

فرحب بالدكتورة / **عايدة شكيب** وبالسادة الحضور وأوضح أن الأمر يتطلب حاليا تنشيط دور الجهات المهنية للمحاسبين مثل معهد المحاسبين وجمعية المحاسبين المصرية بما يمكنها من المساهمة فى مجال وضع المعايير التى تلائم مصر ، بحيث تاتى هذه المعايير مناسبة للتطبيق فى الواقع العملى المصرى وبما يحفظ للمهنة دورها ومصداقيتها فى المجتمع

ثم تساءل عن الفرق بين مصطلحى المبادىء Principles والمعايير Standard ودعا الدكتورة عايدة لتوضيح الفرق للسادة الحاضرين فتفضلت بذكر المبادىء هى نتائج لعمليات تفكير علمى ومنطقى باستخدام مداخل الاستقراء أو الإستنباط بحيث يصبح ثابتا بعد ذلك وغير قابل للتغيير واوضحت ان المعايير تتناول القضايا المثارة فى الواقع لمثل هذه المبادىء الثابته فى المحاسبة العملى سواء من الشركات او الجهات المهنية أو الحكومة فى محاولة لوضع الحلول لها وهى حلول قابلة للتعديل بعد ذلك بصدور معايير اخرى وقد تحولت المناقشة بع ذلك لتناول تجربة وضع المعايير فى مصر وما قامت به هيئة سوق المال من ترجمة لبعض المعايير فى مجالات مختلفة والالتزام بها دون مداولات حقيقية مع الجهات المهنية والأكاديمية

وتناول الدكتور / محمود الناغى الكلمة وتعرض لتجربة وضع النظام الموحد فى مصر الذى حاول توحيد المبادىء والمفاهيم المحاسبية والقوائم الماليه وأوضح ان انضمام مصر للجنة المعايير الدوليه هو قبول ضمنى لهذه المعايير مع امتلاكها لحرية اصدار معايير مكملة أو خاصة لظروف الدولة بجانب المعايير الدولية .